



التكامل بين الاعلام والتشريع في الحد من ظاهرة تعاطي المخدرات

Integration between Media and Legislation in Combating the Phenomenon of Drug Abuse

م. م عبد الخالق جواد عبد الحسين

Assistant teacher Abdulkhaleq Jawad Abdulhussein

الجامعة العراقية / كلية القانون والعلوم السياسية

Al-Iraqia University / College of Law and Political Science

abdulkhaleq.j.abdulhussein@aliraqia.edu.iq

+٩٦٤٧٧٠٢٥٦٣٥٨١



This work is licensed under a

[Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 International \(CC BY-NC 4.0\)](https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/)

المستخلص تشكل ظاهرة تعاطي المخدرات في المجتمع العراقي تهديداً متعدد الأبعاد يشمل الصحة العامة، والاستقرار الاجتماعي، والنسيج المؤسساتي، لما لها من آثار مدمرة على الأفراد والمجتمع. وتمثل فئة الشباب والطلبة في المدارس والجامعات الأكثر عرضة للتعاظم نتيجة حساسية المرحلة العمرية وقابلية التأثر السريعة بالمحيط الاجتماعي والثقافي. وتبرز أهمية التكامل بين الإعلام والتشريع كألية فعالة للحد من انتشار هذه الظاهرة، حيث يسهم الإعلام في بناء الوعي القانوني والاجتماعي وتوجيه الرسائل الوقائية عبر أساليب علمية وإنسانية ومنصات رقمية حديثة، بينما يعمل التشريع والقضاء على تحقيق الردع القانوني وضمان تنفيذ الأحكام مع توفير فرص للعلاج وإعادة التأهيل للمتعاظمين. ويؤدي التنسيق بين الإعلام والمؤسسات القانونية والتربوية دوراً رئيسياً في تحويل النصوص القانونية إلى ثقافة مجتمعية راسخة تدعم قيم الوقاية والمسؤولية الفردية. ويبرز هذا التكامل كاستراتيجية ضرورية لتوفير حماية مستدامة للشباب، وتعزيز وعي المجتمع بخطر المخدرات، وتحقيق التوازن بين الردع والإصلاح، مما يسهم في الحد من التعاطي وحماية النسيج الاجتماعي وتعزيز الأمن المجتمعي.

الكلمات المفتاحية / المخدرات - الإعلام - التشريع - القضاء - الوقاية

Abstract

Drug abuse in Iraqi society represents a multidimensional threat affecting public health, social stability, and institutional structures, with destructive consequences for individuals and communities. Youth, particularly students in schools and universities, are

ALNAHRAIN JOURNAL OF LEGAL SCIENCES

A special issue on the proceedings of the National Conference entitled "The Role of Educational Institutions in Reducing Drug Abuse"

<https://journal.nahrainlaw.org>

law@nahrainuniv.edu.iq

the most vulnerable due to their age sensitivity and high susceptibility to social and cultural influences. Integration between media and legislation plays a crucial role in addressing this issue, as media contributes to building legal and social awareness and delivering preventive messages through scientific, humane approaches and modern digital platforms, while legislation and the judiciary ensure legal deterrence and enforcement of laws, including opportunities for treatment and rehabilitation. Coordination between media and legal and educational institutions helps transform legal texts into a tangible societal culture that reinforces values of prevention and individual responsibility. Such integration constitutes a necessary strategy for sustainable youth protection, increasing societal awareness of drug risks, and achieving a balance between deterrence and rehabilitation, thereby reducing substance abuse and strengthening social cohesion and community security.

Keywords /Drugs – Media – Legislation – Judiciary – Prevention

المقدمة

تمثل ظاهرة تعاطي المخدرات إحدى أخطر التحديات الاجتماعية والأمنية والصحية التي تواجه المجتمعات الحديثة، إذ تمتد آثارها إلى جميع مستويات الحياة، مهددة سلامة الأفراد واستقرار البنية الاجتماعية والمؤسسات الوطنية، فهي لا تقتصر على كونها مشكلة صحية فحسب، بل تتجاوز ذلك لتصبح أزمة متشابكة الجذور تمس منظومات القيم، والأمن، والتعليم، والاقتصاد، وتُعد انعكاساً لتراجع الوعي وضعف الرقابة المجتمعية والمؤسسية، وفي ظل التحولات المتسارعة التي يشهدها المجتمع العراقي، وازدياد الانفتاح الإعلامي، والتحديات الاقتصادية والاجتماعية، تفاقمت مشكلة تعاطي المخدرات لتصيب فئات متعددة، أبرزها فئة الشباب وطلبة المدارس والجامعات، الذين يُعدون الثروة الفكرية والمستقبلية للبلاد، وهذه الفئة تتأثر بسرعة بالمحيط الاجتماعي وبالمؤثرات الإعلامية والثقافية، ما يجعلها أكثر عرضة للتجربة والانزلاق نحو الإدمان، ولقد أصبحت المخدرات وسيلة لهدم القيم وزعزعة الاستقرار الأسري والاجتماعي، فهي تُفقد المتعاطي قدرته على الإنتاج والمشاركة، وتدفعه إلى السلوك الإجرامي والانحراف، كما أن انتشارها يهدد الأمن الوطني ويستنزف موارد الدولة في مجالات الصحة والقضاء والأمن، الأمر الذي يجعل مكافحتها واجباً وطنياً ومسؤولية جماعية تتطلب تضافر الجهود التشريعية، والإعلامية، والقضائية، والتربوية، ويبرز هنا دور الإعلام والتشريع بوصفهما محورين أساسيين في منظومة المواجهة، فالتشريع يضع القواعد القانونية الرادعة والمنظمة للعقاب والعلاج، بينما يقوم الإعلام ببناء الوعي وتشكيل الاتجاهات الراضية للتعاطي من

خلال الخطاب التوعوي والتثقيفي المسؤول، والتكامل بينهما يمثل ركيزة في تحقيق الوقاية والردع، فالقانون من دون إعلام يبقى جامداً، والإعلام من دون تشريع يفتقر إلى المصداقية والضبط.

إشكالية البحث:

إن انتشار ظاهرة المخدرات في المؤسسات التعليمية تثير العديد من التساؤلات ومنها: إلى أي مدى يمكن للتكامل بين الإعلام والتشريع أن يساهم في الحد من ظاهرة تعاطي المخدرات داخل المجتمع، وما هي آليات التنسيق الفعالة بين الجانبين لضمان تحقيق الأثر الوقائي والردعي؟

فرضية البحث

إن تحقيق التكامل بين الإعلام والتشريع في معالجة ظاهرة تعاطي المخدرات يؤدي إلى تعزيز فعالية الجهود الوطنية في الوقاية والحد من انتشار هذه الظاهرة، من خلال تفعيل الوعي الجمعي ودعم المنظومة القانونية بردع منظم وإصلاح مستدام.

أهمية البحث

تتم أهمية هذا البحث في كونه يتناول جانباً حيوياً من جوانب المواجهة المجتمعية لظاهرة المخدرات، من خلال الجمع بين البعدين الإعلامي والتشريعي اللذين يُعدّان من أهم أدوات التغيير الاجتماعي. كما يساهم البحث في توضيح الكيفية التي يمكن من خلالها بناء شراكة مؤسساتية قائمة على التنسيق والتكامل، بما يساعد صانعي القرار في وضع سياسات أكثر فعالية. إضافة إلى ذلك، يبرز البحث أهمية تطوير الخطاب الإعلامي الموجّه نحو الوقاية، وتحديث التشريعات لتتلاءم مع التطورات المستجدة في أساليب التعاطي والترويج.

أهداف البحث:

1. تحليل دور الإعلام في التوعية والوقاية من تعاطي المخدرات.
2. دراسة الإطار التشريعي المنظم لمكافحة المخدرات وتقييم فعاليته.
3. استكشاف آليات التكامل والتنسيق بين الإعلام والتشريع في مواجهة الظاهرة.
4. اقتراح نموذج وطني تكاملي لتعزيز الوقاية المجتمعية من المخدرات.
5. إبراز أثر التكامل الإعلامي التشريعي في تحقيق الأمن الاجتماعي والصحي.

منهجية البحث:

اعتمد البحث المنهج الوصفي التحليلي والقانوني والإعلامي لفهم ظاهرة تعاطي المخدرات في العراق، وتحليل التكامل بين الإعلام والتشريع في الحد منها.

هيكلية البحث:

تألف هذا البحث من ثلاث مباحث فضلاً عن المقدمة والخاتمة، وجاءت المباحث بالعناوين التالية:

١. المبحث الأول: الطلبة بين التعاطي والإدمان.
٢. المبحث الثاني: الدور القضائي في العراق بين التشريع والتنفيذ في مكافحة تعاطي المخدرات.
٣. المبحث الثالث: الدور الإعلامي في تعزيز الوعي القانوني للوقاية من تعاطي المخدرات.

المبحث الأول

الطلبة بين التعاطي والإدمان

تُعدّ فئة الطلبة في المدارس والجامعات من أهم الشرائح الاجتماعية التي تشكّل حجر الزاوية في مستقبل أي مجتمع، كونها تمثل النواة الفاعلة للطاقت البشرية المنتجة والمبدعة. إلا أن هذه الفئة الحيوية باتت في العقود الأخيرة أكثر عرضة لمخاطر تعاطي المخدرات، سواء بسبب التغيرات الاجتماعية والاقتصادية والنفسية، أو بفعل التطور التكنولوجي الذي سهّل وصول المؤثرات العقلية إلى أيدي الشباب. إن انخراط الطلبة في دوامة التعاطي لا يُعد مجرد سلوك فردي منحرف، بل هو ظاهرة اجتماعية متنامية تهدد الأمن المعرفي والتربوي والقيمي للمجتمع بأسره^(١).

لقد أصبحت المؤسسات التعليمية، التي يُفترض أن تكون حصناً للعلم والقيم والانضباط، ساحة مفتوحة لتأثيرات متعددة، منها ما هو إيجابي يعزز النمو الفكري والوجداني، ومنها ما هو سلبي يتسلل خلسة عبر القيم الزائفة وضغوط الأقران ونماذج السلوك المنحرف، وتشير دراسات علم الاجتماع التربوي إلى أن مرحلة المراهقة والشباب الجامعي هي الأكثر حساسية من حيث القابلية للتجريب والمغامرة، مما يجعل الطلبة هدفاً مفضلاً لمروجي المخدرات الذين يستغلون ضعف الوعي الذاتي والرغبة في الانتماء أو التميّز، كما إن قابلية الطلبة للتأثر بالمحيط، وسرعة تشكّل الاتجاهات لديهم، تخلق بيئة خصبة لانتشار السلوكيات الخطرة ما لم تكن هناك منظومة تربوية وقانونية وإعلامية متكاملة لحمايتهم^(٢).

وتتجلى خطورة تعاطي المخدرات بين الطلبة في سرعة تحوّل التجربة الأولى إلى إدمان حقيقي، نتيجة لخصائص المرحلة العمرية التي يغلب عليها الاندفاع وقلة الخبرة في التعامل مع الضغوط النفسية والاجتماعية، فالمرهق أو الشاب الجامعي يسعى بطبيعته إلى الاستقلال وإثبات الذات، وقد يجد في التعاطي وسيلة زائفة للهروب من التوترات أو لإظهار التمرد على السلطة الأسرية أو المدرسية، ومع غياب الوعي بمخاطر المخدرات ووجود مؤثرات إعلامية أو مجتمعية تُجمل هذه السلوكيات، يصبح الانتقال من التعاطي العرضي إلى الاعتماد النفسي

(١)، عبداللطيف أحمد، الآثار الاجتماعية لتعاطي المخدرات، المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، الرياض، ٢٠١٦، ص ١٥.

(٢) قمار فريدة، عوامل الخطر والوقاية من تعاطي الشباب للمخدرات، رسالة ماجستير، جامعة منتوري قسطنطينية، الجزائر، ٢٠٠٩، ص

والجسدي مسألة وقت لا غير، وتؤكد الدراسات النفسية أن الدماغ في هذه المرحلة يكون أكثر قابلية للتأثر بالمواد الكيميائية، مما يجعل آثارها أشد وأطول أمداً من الفئات الأكبر سناً^(١).

إن المؤسسات التعليمية على الرغم من كونها فضاءً للعلم والانضباط، إلا أنها في بعض الأحيان تتحول إلى بيئة خصبة لانتشار المخدرات في ظل غياب الرقابة وضعف الإرشاد النفسي والتربوي، فالعلاقات بين الطلبة إذا لم تُضبط بإطار قيمي واضح، قد تتحول إلى قنوات ضغط تؤدي إلى الانحراف الجماعي، فضلاً عن ذلك أن الضغوط الدراسية والمنافسة الشديدة، ومشكلات التكيف الاجتماعي والغربة في حالة الطلبة الجامعيين المقيمين في المدن الجامعية، تمثل عوامل نفسية تمهّد الطريق نحو البحث عن متنفس، وغالباً ما يكون التعاطي أحد تلك المخارج الوهمية^(٢).

ولا يمكن إغفال الدور الكبير الذي يلعبه الإعلام الرقمي ووسائل التواصل الاجتماعي في تشكيل أنماط التفكير لدى الشباب والطلب، ففي ظل الانفتاح الإعلامي غير المنضبط، يجد المتلقي نفسه أمام رسائل متناقضة: بعضها يدعو إلى الوعي والانضباط، وبعضها الآخر بصورة مباشرة أو ضمنية يروج لثقافة التجريب أو الاستهلاك أو حتى التحرر من القيود، وتقوم بعض المنصات الترفيهية بتقديم صور نمطية لمدمني المخدرات على أنهم شخصيات مبدعة أو مضطهدة اجتماعياً، مما يخلق لدى المتلقي الشاب نوعاً من التعاطف أو الفضول تجاه هذه التجربة، وهنا تبرز الحاجة إلى الإعلام المسؤول الذي يعالج القضية بلغة عقلانية وإنسانية تحترم وعي الشباب وتوجّه طاقاتهم نحو الإيجابية بدلاً من التهويل أو التجميل^(٣).

ويلاحظ كذلك أن سرعة تأثير الطلبة بالمحيط الخارجي تتجاوز حدود المدرسة أو الجامعة لتشمل الأسرة والمجتمع المحلي، فالأسرة التي يغيب فيها التواصل الفعال أو التي يسودها الصراع والإهمال العاطفي، تترك أبناءها في فراغ نفسي قد يملأه الأصدقاء أو المؤثرون السليبيون، كما أن المجتمعات التي تفتقر إلى الأنشطة الثقافية والرياضية والترفيهية المنظمة تخلق فراغاً وجودياً لدى الشباب، يدفعهم إلى البحث عن بدائل غير صحية، ومن هنا يصبح التكامل بين المؤسسات التربوية والإعلامية والتشريعية ضرورة لا ترفاً، لبناء سياج وقائي شامل يحصّن الطلبة ضد المؤثرات السلبية^(٤).

ولا يمكن إغفال الجانب الأكاديمي من الظاهرة، إذ يؤثر التعاطي مباشرة في التحصيل العلمي ومستوى التركيز والانضباط، فالطلبة المدمنون أو المتعاطون يعانون من ضعف في الذاكرة والقدرة على التحليل، مما يؤدي إلى تدني أدائهم الدراسي وتزايد حالات التسرب، كما يؤثر الإدمان في القيم والانضباط السلوكي داخل الحرم

(١) المصدر نفسه، ص ١٣٣.

(٢) عبد اللطيف احمد، المصدر السابق، ص ١٥-١٨.

(٣) منظمة الصحة العالمية، التقرير العالمي عن حالة الكحول والصحة وعلاج اضطرابات تعاطي المواد، ٢٥ حزيران ٢٠٢٤، ص ٨-٢٠.

(٤) منظمة الصحة العالمية، المصدر السابق، ص ٣٠-٤٤.

التعليمي، فيتحول بعض الطلبة إلى عناصر مهددة لأمن الآخرين، أو أدوات لترويج المواد المحظورة، وهكذا تتجاوز المشكلة حدود الفرد لتعكس على سمعة المؤسسة التعليمية ومستوى أمانها^(١).

ولأن الطلبة يشكلون طليعة القوى المنتجة والمعرفية في المجتمع، فإن انزلاقهم في مستنقع المخدرات يشكل خطراً استراتيجياً على التنمية الوطنية، فكل طالب مدمن هو مشروع طاقة ضائعة كان يمكن أن تساهم في الابتكار والإنتاج، ومن هنا تتضح أهمية أن تتبنى المؤسسات التعليمية سياسات واضحة للوقاية والتأهيل، بالتعاون مع أجهزة الإعلام في نشر التوعية والمحتوى الهادف، ومع الجهات التشريعية لضمان بيئة تعليمية خالية من المخاطر، إن خلق وعي وقائي مستدام يتطلب لغة إعلامية تناسب عقلية الشباب، وتشريعات تربط بين المسؤولية الفردية والمجتمعية بطريقة متوازنة^(٢).

إن الطلبة، بما يملكونه من حيوية فكرية وقابلية للتشكل، هم في الوقت ذاته مصدر الأمل ومحل الخطر، فإما أن يُستثمر وعيهم في البناء، أو يُترك عرضة للانحراف، ومن هنا، فإن مواجهة تعاطي المخدرات بين الطلبة تستوجب تكاملاً حقيقياً بين الإعلام والتشريع في صياغة خطاب وطني موحد يرسخ ثقافة الوقاية ويعيد الاعتبار للقيم التعليمية، بحيث تتحول المدرسة والجامعة إلى فضاء للوعي لا مجرد مكان للتعلم، وبهذا الفهم المتكامل، يمكن للمجتمع أن يحمي أهم ثرواته المتمثلة بشبابه من الضياع، ويضمن استمرارية نهضته على أسس متينة من الوعي والمسؤولية.

المبحث الثاني

الدور القضائي في العراق بين التشريع والتنفيذ في مكافحة تعاطي المخدرات

تُعد المؤسسة القضائية في أي دولة حجر الزاوية في ترسيخ سيادة القانون وتحقيق العدالة، فهي الضمانة العليا لحماية المجتمع من الانحراف والجريمة، والأداة الحاسمة في تطبيق النصوص القانونية وتحويلها من إطار نظري إلى واقع عملي، ويبرز دور القضاء بوصفه أحد الأعمدة الرئيسية في مواجهة ظاهرة تعاطي المخدرات، التي أصبحت من أخطر التحديات الأمنية والاجتماعية والصحية في العقود الأخيرة، فمع تزايد معدلات التعاطي والاتجار بالمخدرات في المجتمع العراقي، ولا سيما بين فئة الشباب، أصبح لزاماً على المنظومة القضائية أن تضطلع بمسؤولياتها في تشريع القوانين اللازمة، وتفعيل آليات التنفيذ، وضمان التزام السلطات المعنية بالأوامر القضائية، من أجل الحد من هذه الظاهرة المتفاقمة التي تهدد الأمن القومي والسلم الاجتماعي على حد سواء^(٣).

إن القوانين لا تكتسب قوتها في المجتمع من مجرد صياغتها أو تشريعها، بل من خلال التطبيق العادل والفعال، وهذا ما يجعل القضاء العراقي في موقع محوري ضمن منظومة مكافحة المخدرات. فقد شهد العراق منذ

(١) المصدر نفسه، ص ٤٥.

(٢) المصدر نفسه، ص ٥٦-٥٠.

(٣) ايد محسن ضمد، مكافحة المخدرات في القانون العراقي، مركز البان للدراسات والتخطيط، ٢٠١٧، ص ٣-١٤.

مطلع الألفية الجديدة تحولات تشريعية مهمة في هذا المجال، كان أبرزها صدور قانون المخدرات والمؤثرات العقلية رقم (٥٠) لسنة ٢٠١٧، الذي شكّل نقلة نوعية في التعاطي التشريعي مع هذه الجريمة، حيث لم يقتصر على تجريم التعاطي والاتجار، بل تضمن أيضاً أحكاماً خاصة بالوقاية والعلاج وإعادة التأهيل. ويظهر هذا القانون إدراك المشرع العراقي للطبيعة المعقدة لهذه الظاهرة التي تتداخل فيها الجوانب القانونية والاجتماعية والنفسية^(١).

ويقوم القضاء العراقي بدور مزدوج في هذا السياق، فهو من جهة الجهة المنوط بها تفسير النصوص القانونية وتطبيقها بما يحقق العدالة، ومن جهة أخرى يمثل ضماناً لمساءلة الجهات التنفيذية عن مدى التزامها بتنفيذ الأحكام القضائية المرتبطة بجرائم المخدرات. فنجاح القضاء لا يُقاس بعدد القوانين التي يصدرها، بل بمدى قدرته على إنفاذها بفعالية، وضمان احترام أحكامها من قبل الأجهزة الأمنية والإدارية. وهنا يظهر مفهوم "التكامل المؤسسي" الذي يربط بين السلطة القضائية والسلطات التنفيذية في تنفيذ الأوامر والأحكام القضائية، بما يحقق الردع العام والخاص ويُرسخ ثقافة احترام القانون^(٢).

وإن تنفيذ الأحكام القضائية يشكّل التحدي الأبرز أمام القضاء العراقي في مكافحة هذه الظاهرة، فالقوانين مهما بلغت دقتها لا يمكن أن تحقق أهدافها ما لم تُنفذ على نحو فعال، ويُعدّ التنسيق بين القضاء والأجهزة التنفيذية من شرطة، ووزارة الداخلية، ووزارة الصحة، ومؤسسات الإصلاح والتأهيل عنصراً جوهرياً في هذا الإطار، ويعمل القضاء من خلال أوامره وقراراته على إلزام هذه الجهات بتنفيذ الإجراءات المنصوص عليها في القانون، سواء من حيث ضبط المواد المخدرة، أو إحالة المتهمين إلى المحاكم المختصة، أو متابعة تنفيذ العقوبات والعلاجات، كما يلعب الادعاء العام دوراً رقابياً فاعلاً في متابعة تنفيذ الأوامر القضائية، وضمان عدم إهمالها أو تعطيلها لأي سبب إداري أو سياسي^(٣).

كما يُسهم القضاء من خلال اجتهاداته وأحكامه في تطوير الفقه القانوني المتعلق بالمخدرات، وبيان الثغرات التي قد تعتري النصوص التشريعية، فكثير من التعديلات القانونية التي شهدتها العراق في هذا المجال كانت ثمرةً لملاحظات قضائية وممارسات ميدانية كشفت عن الحاجة إلى تحديث القوانين بما يتلاءم مع تطور أساليب الجريمة، ومن الأمثلة البارزة على ذلك تعزيز العقوبات الخاصة بالاتجار عبر الحدود، وتشديد المراقبة على المواد الأولية الداخلة في تصنيع المخدرات، وهي تعديلات جاءت استجابة لتوصيات قضائية وملاحظات عملية^(٤).

(١) المصدر نفسه، ص ٣-١٤.

(٢) محمد عزت فاضل، مبدأ التناسب في ضوء قانون المخدرات والمؤثرات العقلية رقم ٥٠ لسنة ٢٠١٧، مجلة كلية القانون والعلوم السياسية، السنة الخامسة، العدد ٢٢، ٢٠٢٣، ص ٤٤-٦٠.

(٣) المصدر نفسه، ص ٤٤-٦٠.

(٤) محمد عزت فاضل، المصدر السابق، ص ٤٤-٦٠.

وقد حرص القضاء العراقي على إنشاء محاكم متخصصة بقضايا المخدرات ضمن بعض المحافظات، لتسريع عملية النظر والفصل في القضايا ذات الصلة، وضمان توحيد المعايير القانونية في الأحكام، وتعد هذه الخطوة من مؤشرات الوعي المؤسسي بأهمية التخصص في مواجهة الجرائم المعقدة، كما أن التنسيق بين مجلس القضاء الأعلى والجهات الأمنية والصحية يساهم في إعداد قواعد بيانات دقيقة عن المتعاطين والمتاجرين، مما يساعد على تتبع شبكات الترويج والكشف المبكر عن الحالات في المراحل الأولى من التعاطي^(١).

ومع ذلك، يواجه القضاء العراقي تحديات متعدّدة تحدّ من فاعلية دوره في مكافحة المخدرات، ومن أبرز هذه التحديات بطء تنفيذ الأحكام نتيجة التعقيدات الإدارية أو ضعف التنسيق بين الجهات التنفيذية، فضلاً عن نقص الإمكانيات الفنية والبشرية في مؤسسات الإصلاح والعلاج، الأمر الذي ينعكس على كفاءة برامج التأهيل وإعادة الإدماج الاجتماعي للمتعاطين بعد قضاء محكوميتهم. كما تُعدّ ظاهرة الفساد الإداري والمالي في بعض مفاصل الدولة من العوامل التي قد تعيق تطبيق القانون بعدالة وشفافيةً لذلك فإن مكافحة المخدرات تتطلب منظومة قضائية تنفيذية خالية من التهاون، وقادرة على فرض هيبة القانون دون تمييز^(٢).

إن التكامل بين القضاء والإعلام في هذا السياق يصبح أمراً ضرورياً لتعزيز الوعي القانوني في المجتمع، فالقضاء، بصفته مصدراً للعدالة، بحاجة إلى إعلام مهني يعكس أحكامه بموضوعية، وينقل للرأي العام رسائل التوعية القانونية، ويظهر أن تطبيق العدالة ليس عملاً عقابياً فحسب، بل هو حماية للمجتمع وصيانة للقيم، كما أن الإعلام يمكن أن يساهم في بناء ثقة المواطن بالمؤسسة القضائية من خلال تسليط الضوء على نجاحاتها في مكافحة المخدرات وكشف شبكات الاتجار، وهو ما يرسخ ثقافة احترام القانون والالتزام بالأوامر القضائية^(٣).

ويمكن القول إن القضاء العراقي لا يمارس دوره في مكافحة المخدرات بمعزل عن باقي السلطات، بل في إطار تكامل مؤسساتي يربط بين التشريع والتنفيذ والرقابة، فالمشرع يصوغ النص، والقضاء يفسره ويطبّقه، والسلطات التنفيذية تنفّذ الأحكام الصادرة، والإعلام يواكب ويوضّح ويوجّه، وكلما كان هذا التكامل أكثر انسجاماً، كلما كانت النتائج أكثر فاعلية في الحد من ظاهرة التعاطي والاتجار، فالقضاء القوي هو ركيزة الدولة العادلة، والدولة العادلة هي التي تتجح في تحصين شبابها من الانحراف والدمار^(٤).

وقلسفة القضاء العراقي في مواجهة جرائم المخدرات لم تعد تقوم على العقوبة وحدها، بل امتدت لتشمل إعادة التأهيل والإصلاح، فالقوانين العراقية الحديثة تتيح للقضاة إحالة المتعاطين إلى مراكز علاجية متخصصة بدلاً من

(١) خالد حنتوش، استراتيجية وطنية لمكافحة المخدرات في العراق، مجلة القادسية للعلوم الإنسانية، مج ٢٨، العدد ١، ٢٠٢٥، ٥٤١-٥٦٧.

(٢) خالد حنتوش، المصدر السابق، ص ٥٤١-٥٦٧.

(٣) المصدر نفسه، ص ٥٤١-٥٦٧.

(٤) محمد عزت فاضل، المصدر السابق، ص ٤٤-٦٠.

السجن في حالات معينة، بما يتفق مع التوجه العالمي نحو اعتبار الإدمان حالة مرضية ذات أبعاد نفسية واجتماعية، لا مجرد انحراف جنائي، وتشكل هذه المقاربة تحولاً نوعياً في الفكر القانوني العراقي، إذ تجمع بين الردع والرحمة، والصرامة والإصلاح، وهي فلسفة تُعبّر عن وعي عميق بدور القضاء في حماية الإنسان لا في معاقبته فقط⁽¹⁾.
يمكن التأكيد أن القضاء العراقي يقف في الخط الأمامي من معركة مكافحة المخدرات، سواء من خلال دوره في تشريع القوانين وتطويرها، أو في تطبيق الأحكام ومتابعة تنفيذها، أو في إلزام السلطات التنفيذية بالانضباط تحت مظلة القانون، ورغم التحديات القائمة، فإن فاعلية القضاء تبقى المحرك الأساس لتحقيق الردع العام، وإعادة الثقة في منظومة العدالة، وصياغة وعي قانوني يحصّن المجتمع من أخطار التعاطي والإدمان، وإذا ما استمر التنسيق الوثيق بين القضاء والإعلام والجهات التنفيذية، فإن العراق يمتلك المقومات اللازمة لتقليص حجم هذه الظاهرة الخطيرة، وبناء مجتمع متماسك تحكمه قيم العدالة والوعي والمسؤولية.

المبحث الثالث

الدور الإعلامي في تعزيز الوعي القانوني للوقاية من تعاطي المخدرات

يُعدّ الإعلام في العصر الحديث أحد أهم أدوات التغيير الاجتماعي والتربوي، وأقوى الوسائل تأثيراً في تشكيل الرأي العام وصناعة الاتجاهات الفكرية والسلوكية لدى الأفراد، خاصة لدى فئة الشباب التي تشكل النسبة الأكبر من جمهور المتلقين، ومع التطور الهائل في وسائل الاتصال والانتشار الواسع للإعلام الرقمي والمنصات التفاعلية، أصبح للإعلام سلطة فكرية وثقافية تفوق في تأثيرها المؤسسات التقليدية الأخرى، ومن هذا المنطلق، فإن الدور الإعلامي في مواجهة ظاهرة تعاطي المخدرات يتجاوز حدود نقل الأخبار إلى مستوى أعمق يتمثل في بناء الوعي القانوني، وتكوين مناعة معرفية وسلوكية ضد هذه الآفة، بما ينسجم مع الجهود التشريعية والقضائية الرامية إلى الحد من انتشارها⁽²⁾.

إنّ الإعلام ليس مجرد ناقل للرسائل، بل هو صانع للوعي الجمعي، ومؤثر في القيم والمعتقدات والسلوكيات، ولهذا فإن مساهمته في مكافحة المخدرات تتخذ أبعاداً متعددة، فهو من جهة وسيلة لتثقيف المجتمع بخطورة التعاطي وآثاره القانونية والصحية، ومن جهة أخرى شريك فعّال في نشر ثقافة احترام القانون ودعم هيبة القضاء والمؤسسات الأمنية، إذ إن المعركة ضد المخدرات لا يمكن أن تُحسم في قاعات المحاكم فقط، بل تحتاج إلى فضاء إعلامي واعٍ قادر على تحريك الرأي العام في الاتجاه الصحيح، وإقناع الجمهور بأن الوقاية تبدأ من الوعي، وأن القانون وُجد لحماية الإنسان لا لمعاقبته فحسب⁽³⁾.

(1) خالد حنتوش، المصدر السابق، ص ٥٤١-٥٦٧.

(2) ياسين حميد كاظم، «دور الإعلام في مكافحة ظاهرة تعاطي المخدرات بين الشباب في العراق»، مجلة بلاد الرافدين للعلوم الإنسانية والاجتماعية ٤(1)، ٢٠٢٢، ص ٧٤-٨٨.

(3) المصدر نفسه، ص ٧٤-٨٨.

أدركت المؤسسات الإعلامية في العالم، ومن ضمنها في العراق، أن مكافحة المخدرات هي قضية وعي قبل أن تكون قضية أمن، وأن الإعلام يمكن أن يؤدي دوراً محورياً في تحويل المعرفة القانونية إلى سلوك اجتماعي راسخ، فحين يفهم المواطن وبالأخص الطالب أو الشاب أن تعاطي المخدرات لا يعني مجرد خطر صحي، بل جريمة يعاقب عليها القانون، وأن الإدمان يمكن أن يدمر مسيرته التعليمية والاجتماعية والمهنية، فإن احتمالية الوقوع في هذه التجربة تتضاءل بشكل كبير، ومن هنا تتجلى أهمية الخطاب الإعلامي الهادف الذي يُقدّم المعلومة القانونية بطريقة مبسطة وواقعية، بعيدة عن التخويف المبالغ فيه أو التجميل الزائف الذي تمارسه بعض وسائل الإعلام غير المنضبطة^(١).

إن الإعلام العراقي، رغم التحديات التي يواجهها، يمتلك مقومات كبيرة تؤهله لأن يكون طرفاً أساسياً في منظومة مكافحة المخدرات، فقد أسهمت القنوات التلفزيونية والإذاعية والصحافة المكتوبة خلال السنوات الأخيرة في تسليط الضوء على خطورة الظاهرة من خلال التقارير والتحقيقات والبرامج التوعوية، غير أن هذا الجهد لا يزال بحاجة إلى تنظيم وتنسيق مؤسسي يضم استدامته وفعاليتها، فالتغطية الموسمية أو الانفعالية، التي تشد مع الحملات الأمنية ثم تخفت بعد انتهائها لا تحقق الأثر الوقائي المطلوب، المطلوب هو استراتيجية إعلامية وطنية تتكامل مع الجهود التشريعية والقضائية، تقوم على التخطيط والبحث العلمي وتوحيد الرسائل الاتصالية، بحيث يتحول الخطاب الإعلامي إلى عنصر مكمل لعمل المشرع والقاضي ورجل الأمن^(٢).

ويقوم الدور الإعلامي الفاعل في هذا المجال على ثلاثة محاور رئيسية مترابطة: المعرفة، والتثقيف، والمساءلة، فالمعرفة تُقدّم عبر نشر المعلومات الدقيقة عن أنواع المخدرات وأضرارها القانونية والصحية والاجتماعية، والتثقيف يُعنى ببناء اتجاهات رافضة للتعاطي ومؤمنة بالقيم الأخلاقية والدينية، أما المساءلة فتعني فضح الممارسات غير القانونية ومتابعة تطبيق التشريعات والإجراءات الحكومية في مكافحة الظاهرة، ومن خلال هذه المحاور، يمكن للإعلام أن يتحول من وسيلة نقل إلى وسيلة تغيير، ومن أداة للتأثير اللحظي إلى قوة دائمة لترسيخ الوعي الوطني^(٣). ولا يقتصر دور الإعلام على التوعية العامة فقط، بل يمتد إلى تعزيز الثقافة القانونية بين أفراد المجتمع، فالكثير من الشباب قد لا يدرك العقوبات القانونية المرتبطة بحياسة المخدرات أو تعاطيها، ولا يميز بين الجرائم المختلفة المرتبطة بها، ومن هنا تأتي أهمية البرامج الإعلامية التي تسلط الضوء على الجوانب القانونية بأسلوب مبسط وبلغة قريبة من الجمهور، كعرض نصوص قانون المخدرات رقم (٥٠) لسنة ٢٠١٧، وشرح الفروق بين المتعاطي والمروج، وتوضيح الإجراءات القضائية المرافقة، إن بناء هذا الوعي القانوني يسهم في خلق ردع ذاتي لدى

(١) ياسين حميد كاظم، المصدر السابق، ص ٧٤-٨٨.

(٢) المصدر نفسه، ص ٧٤-٨٨.

(٣) جريدة الوقائع العراقية، العدد: ٤٤٤٦، تاريخ العدد: ٠٨-٠٥-٢٠١٧.

الأفراد، فيمتعون عن التعاطي لا خوفاً من العقوبة فقط، بل اقتناعاً بالمسؤولية القانونية والاجتماعية تجاه أنفسهم ووطنهم^(١).

وحتى يؤدي الإعلام هذا الدور بفاعلية، لا بد من التزامه بأخلاقيات المهنة ومعايير الدقة والموضوعية، فالمبالغة في عرض صور المدمنين أو تكرار مشاهد العنف المرتبطة بالتعاطي قد تؤدي إلى نتائج عكسية، إذ تنثير الفضول بدلاً من الردع، كما أن التناول الإعلامي السطحي أو الاتهامي للمتعاطين يُسهم في وصمهم اجتماعياً، مما يقلل فرص إعادة تأهيلهم، لذلك يُفترض أن يتبنى الإعلام مقاربة إنسانية متوازنة تقوم على التوعية والتثقيف دون تهوين أو تهويل، وتقدّم المدمن بوصفه إنساناً يحتاج إلى الدعم والعلاج، لا إلى الإدانة فقط^(٢).

وفي إطار التكامل مع القضاء والتشريع، يمكن للإعلام أن يلعب دور "الوسيط التوعوي" بين المواطن والمؤسسات القانونية. فعرض القوانين الجديدة وتفسيرها للمجتمع، ومتابعة تطبيق الأحكام القضائية، وتسليط الضوء على حملات التوعية والبرامج الحكومية، كلها أدوات تعزز الثقة المتبادلة بين المواطن والدولة. كما أن الإعلام يستطيع كشف الثغرات في تطبيق القوانين أو نقل معاناة ضحايا الإدمان بطريقة مسؤولة، بما يدفع الجهات التشريعية والتنفيذية إلى مراجعة سياساتها وتطويرها، وبذلك يصبح الإعلام شريكاً رقابياً وتوعوياً في آن واحد^(٣).

والوسائل الإعلامية الجديدة بات اليوم اللاعب الأبرز في تشكيل وعي الشباب، وهو الجمهور الأكثر استهدافاً من قبل مروجي المخدرات، لذلك يجب توجيه الجهود نحو المنصات الإلكترونية باعتبارها ساحة رئيسية للوقاية والتثقيف، ويمكن للإعلام الرقمي أن يقدم محتوى تفاعلياً يجذب الشباب بلغة معاصرة، مثل الفيديوهات القصيرة، والرسوم التوضيحية، والبودكاست، وحملات الهاشتاغ، لخلق بيئة رقمية تحاصر الخطاب المروج للتعاطي. كما يمكن توظيف المؤثرين الإيجابيين في نشر الرسائل القانونية والوقائية بشكل غير مباشر ومقبول نفسياً لدى الفئات الشابة^(٤).

إن نجاح الإعلام في أداء دوره يتوقف على توافر التنسيق المؤسسي مع الجهات المعنية. فالتعاون بين وزارات الإعلام، والعدل، والصحة، والتربية، ومجلس القضاء الأعلى، ومؤسسات المجتمع المدني، ضروري لبناء استراتيجية وطنية موحدة لمكافحة المخدرات، هذا التنسيق يضمن أن تكون الرسائل الإعلامية متجانسة وغير

(١) المصدر نفسه.

(٢) احمد هادي، سياسة التجريم والعقاب في قانون المخدرات والمؤثرات العقلية العراقي رقم (٥٠) لسنة ٢٠١٧، مجلة جامعة بابل، مج ٣٢ عدد ٢، ٢٠٢٤، ص ٢٥-١.

(٣) ياسين حميد كاظم، المصدر السابق، ص ٧٤-٨٨.

(٤) احمد هادي، المصدر السابق، ص ٢٥-١.

متناقضة، وأن تخدم الأهداف القانونية والتربوية ذاتها، كما أن إشراك الأكاديميين والخبراء في إعداد المواد الإعلامية يسهم في رفع مستوى المصداقية والعمق العلمي للخطاب الموجه للجمهور^(١).

ولا يمكن إغفال البعد الأخلاقي والثقافي في العمل الإعلامي المتعلق بالمخدرات، فالمجتمع العراقي يتميز بمرجعيته الدينية والقيمية، ما يجعل الرسائل الإعلامية القائمة على الوازع الديني والوطني أكثر تأثيراً واستقراراً، فحين يُقدّم الامتناع عن التعاطي بوصفه مسؤولية دينية وأخلاقية تجاه الأسرة والمجتمع، فإن الاستجابة تكون أعمق وأصدق من الخطاب التحذيري المجرد، ولذلك فإن الإعلام الوطني ينبغي أن يستند إلى قيم الهوية العراقية الجامعة، ويُقدّم خطاباً إيجابياً يحفّز الشباب على العمل والإنتاج بدل الانجراف إلى السلوكيات السلبية^(٢).

يمكن القول إن الإعلام العراقي، إذا ما تضافرت جهوده مع القضاء والمشرّع، يمتلك القدرة على لعب دور استراتيجي في الحد من ظاهرة تعاطي المخدرات، فهو قادر على كشف المخاطر، وتوضيح القوانين، ومراقبة الأداء الحكومي، وبناء وعي جمعي قائم على المسؤولية، كما أن التكامل بين الإعلام والتشريع يشكل الضمانة الفعلية لتحويل النص القانوني إلى سلوك اجتماعي، وتحويل التوعية إلى ثقافة راسخة، فالقانون يضع الحدود، لكن الإعلام هو الذي يزرع القناعة بجدوى هذه الحدود، وبذلك يصبح الدور الإعلامي في مكافحة المخدرات ليس مجرد عمل مكمل، بل ركيزة أساسية في منظومة الردع والوقاية، فهو يجمع بين التنقيف والإقناع، بين الوعي والالتزام، ويسهم في بناء مجتمع أكثر إدراكاً لحقوقه وواجباته، وأكثر مناعة في وجه التحديات الفكرية والسلوكية التي تهدد شبابه ومستقبله.

الخاتمة

تُعدّ ظاهرة تعاطي المخدرات في العراق أزمة مركبة تمسّ مجالات الصحة والقانون والإعلام والتعليم والاقتصاد، ولا يمكن معالجتها بجهة واحدة، ويُظهر البحث أنّ فئة الطلبة هي الأكثر عرضة للتعاطي بفعل خصائص المرحلة العمرية وتأثير البيئة المحيطة، إضافةً إلى ضعف التوجيه الإعلامي والتربوي وغياب التنسيق بين المؤسسات المعنية، ما فاقم هشاشة الوعي المجتمعي تجاه المخاطر، ويؤدي القضاء العراقي دوراً أساسياً في مكافحتها عبر تطبيق قانون المخدرات والمؤثرات العقلية رقم (٥٠) لسنة ٢٠١٧ وتطوير التشريعات من خلال الممارسة القضائية، فيما يشكل الإعلام الوطني أداة وقائية تعزز الوعي والسلوك السليم لدى الشباب، إن التكامل بين القضاء والإعلام والتشريع يمثل ضرورة استراتيجية لتحقيق توازن بين الردع والإصلاح وضمان استدامة الجهود الوطنية في الحد من التعاطي وبناء وعي قانوني وقيمي يحصّن المجتمع.

الاستنتاجات

(١) احمد هادي، المصدر السابق، ص ٢٥-١.

(٢) المصدر نفسه، ص ٢٥-١.

١. الطلبة في المدارس والجامعات هم الفئة الأكثر عرضة لمخاطر التعاطي ويحتاجون إلى برامج وقائية متكاملة.
٢. القضاء العراقي يلعب دوراً محورياً في تطبيق التشريعات وضمان تنفيذ الأحكام المتعلقة بالمخدرات.
٣. الإعلام الوطني يساهم في بناء الوعي القانوني والاجتماعي، ويعزز السلوكيات الوقائية لدى الشباب.
٤. التكامل بين الإعلام والتشريع ضرورة استراتيجية لضمان استدامة الجهود الوطنية في مكافحة المخدرات.
٥. أي استراتيجية فعالة لمكافحة المخدرات يجب أن تجمع بين الردع القانوني والتوعية الإعلامية والتربية الوقائية.

المصادر

١. أحمد هادي. سياسة التجريم والعقاب في قانون المخدرات والمؤثرات العقلية العراقي رقم (٥٠) لسنة ٢٠١٧. مجلة جامعة بابل للعلوم الإنسانية، المجلد ٣٢، العدد ٢، ٢٠٢٤.
٢. إياد محسن ضمد. مكافحة المخدرات في القانون العراقي. بغداد: مركز البيان للدراسات والتخطيط، ٢٠١٧.
٣. جريدة الوقائع العراقية. العدد ٤٤٤٦، ٨ أيار ٢٠١٧.
٤. خالد حنتوش. استراتيجية وطنية لمكافحة المخدرات في العراق. مجلة القادسية للعلوم الإنسانية، المجلد ٢٨، العدد ١، ٢٠٢٥.
٥. عبد اللطيف أحمد. الآثار الاجتماعية لتعاطي المخدرات. الرياض: المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، ٢٠١٦.
٦. فريدة قماز. عوامل الخطر والوقاية من تعاطي الشباب للمخدرات. رسالة ماجستير، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، ٢٠٠٩.
٧. محمد عزت فاضل. مبدأ التناسب في ضوء قانون المخدرات والمؤثرات العقلية رقم (٥٠) لسنة ٢٠١٧. مجلة كلية القانون والعلوم السياسية، السنة الخامسة، العدد ٢٢، ٢٠٢٣.
٨. منظمة الصحة العالمية. التقرير العالمي عن حالة الكحول والصحة وعلاج اضطرابات تعاطي المواد. جنيف: منظمة الصحة العالمية، ٢٥ حزيران ٢٠٢٤.
٩. ياسين حميد كاظم. دور الإعلام في مكافحة ظاهرة تعاطي المخدرات بين الشباب في العراق. مجلة بلاد الرافدين للعلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد ٤، العدد ١، ٢٠٢٢.

The reference

1. Abdul Latif Ahmed. The Social Effects of Drug Abuse. Riyadh: Arab Center for Security Studies and Training, 2016.
2. Ahmed Hadi. The Policy of Criminalization and Punishment in the Iraqi Narcotics and Psychotropic Substances Law No. (50) of 2017. University of Babylon Journal for Human Sciences, Vol. 32, No. 2, 2024.
3. Eyad Mohsen Dhammad. Combating Narcotics in Iraqi Law. Baghdad: Al-Bayan Center for Studies and Planning, 2017.
4. Farida Qammaz. Risk and Prevention Factors of Youth Drug Abuse. Master's Thesis, Mentouri University of Constantine, Algeria, 2009.
5. Iraqi Gazette. Issue No. 4446, May 8, 2017.
6. Khalid Hantoush. A National Strategy to Combat Narcotics in Iraq. Al-Qadisiyah Journal for Human Sciences, Vol. 28, No. 1, 2025.
7. Mohammed Izzat Fadel. The Principle of Proportionality in Light of the Narcotics and Psychotropic Substances Law No. (50) of 2017. Journal of the College of Law and Political Science, Year 5, Issue 22, 2023.
8. World Health Organization (WHO). Global Report on Alcohol and Health Status and Treatment of Substance Use Disorders. Geneva: World Health Organization, June 25, 2024.
9. Yassin Hamid Kazem. The Role of Media in Combating Drug Abuse among Youth in Iraq. Bilad Al-Rafidain Journal for Human and Social Sciences, Vol. 4, No. 1, 2022.